

## السؤال

أريد أن أشتري سيارة بالتقسيط ، ثم أبيعها لأستفيد من ثمنها ، لحاجتي الماسة للنقود ، ولكن طريقة الشركة التي سوف أشتري السيارة منها كما يلي : تشتري السيارة ببطاقة جمركية ، أي بدون الذهاب إلى المرور لاستخراج لوحات ، مجرد عقد بيع بين الشركة والمعرض ، والسيارة في مكانها ، ثم آخذ أنا البطاقة الجمركية ولي حرية التصرف في البيع . السؤال : هل هذه الطريقة شرعية ؟ وهل يجوز لي أن أبيعها على نفس المعرض ، مع العلم أن السيارة في مكانها ؟

## الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولا :

شراء السلعة ثم بيعها على غير البائع الأول ، لأجل الحصول على النقود ، يسمى " التورق " مأخوذ من " الورق " وهو الفضة ، وهو جائز عند جمهور الفقهاء .

انظر جواب السؤال رقم (45024) .

وطلب الإنسان من غيره أن يشتري سلعة ، ثم يبيعها له بثمن مقسط ، يسمى بيع المرابحة للأمر بالشراء ، وهو جائز بشرطين : الأول: أن تقوم الشركة بشراء السلعة لنفسها ، قبل أن تبيعها على العميل .

الثاني: أن تقبض الشركة السلعة ، قبل بيعها على العميل .

وإذا خلت المعاملة من هذين الأمرين ، أو من أحدهما ، كانت معاملة محرمة .

فقد ورد النهي عن بيع الإنسان ما لا يملك ، وعن بيع ما ليس عنده ، وعن بيع السلع قبل قبضها :

فعن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : ( لا تبع ما ليس عندك ) رواه أبو داود (3503)

والنسائي (4613) والترمذي (1232) وابن ماجه (2187) وصححه الألباني في صحيح أبي داود .

وروى أحمد (15399) والنسائي (4613) أن حكيم بن حزام أخبره قال قلت يا رسول الله إني أشتري بئوعاً فما يحل لي منها

وما يحرم علي قال : ( فإذا اشتريت بئعاً فلا تبعه حتى تقبضه ) وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم : 342

وأخرج أبو داود (3499) و الدارقطني (3/13) عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى

يحوزها التجار إلى رحالهم " والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود .

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ) رواه

البخاري (2132) ومسلم (1525) ، وزاد : قال ابن عباس : " وأحسب كل شيء مثله " أي لا فرق بين الطعام وغيره في ذلك .

وانظر حول بيع المرابحة إجابة السؤال رقم (36408) .

وبناء على ذلك : فليس للشركة أن تبيع السيارة حتى تقبضها ؛ وقبض كل شيء بحسبه ، فقبض السيارة: أن تنقل من محلها . قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " وما ينقل: مثل الثياب والحيوان والسيارات وما أشبه ذلك يحصل بنقلها؛ لأن هذا هو العرف " انتهى من "الشرح الممتع" (8/381).

ومنه تعلم أنه لا يصح أن تبقى السيارة في مكانها ، بل على الشركة أن تنقلها من المعرض ، قبل أن تباعها عليك .

وهذا هو القول الراجح في المسألة ، أنه لا يجوز بيع السلع قبل قبضها ، لا فرق في ذلك بين الطعام وغيره ، وهو مذهب الشافعي ، وقول أبي يوسف ومحمد من الحنفية ، ورواية عن أحمد .

جاء في "الموسوعة الفقهية" (9/123) : " وقد ذهب الفقهاء مذاهب في بيع المبيع قبل قبضه : فمذهب الشافعية ، وهو قول أبي يوسف الأول ، وقول محمد ، وهو أيضا رواية عن الإمام أحمد : أنه لا يصح بيع المبيع قبل قبضه ، سواء أكان منقولاً أم عقاراً ، وإن أذن البائع ، وقبض الثمن . وذلك لحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه ، قال : قلت : يا رسول الله : إني أشتري بيوعا ، فما يحل لي منها ، وما يحرم علي ؟ قال : إذا اشتريت بيوعا فلا تبعه حتى تقبضه وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك . ومعنى ربح ما لم يضمن ربح ما يبيع قبل القبض . مثل : أن يشتري متاعا ، ويبيعه إلى آخر قبل قبضه من البائع ، فهذا البيع باطل ، وربه لا يجوز ، لأن المبيع في ضمان البائع الأول ، وليس في ضمان المشتري منه ، لعدم القبض . ولحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع ، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم . والمراد بحوز التجار :

وجود القبض ، كما في الحديث قبله . ولضعف الملك قبل القبض ، لانفساخ العقد بتلفه . وهذا هو المعنى الذي علل به

الشافعية النهي عن البيع قبل القبض . وعلل الحنابلة ، عدم الجواز على هذه الرواية التي اختارها ابن عقيل من أئمتهم ، بأنه لم يتم الملك عليه ، فلم يجز بيعه ، كما لو كان غير متعين ، وكما لو كان مكيلا أو موزونا . ومذهب الحنفية أنه لا يصح بيع

المنقول قبل قبضه ، ولو كان من بائعه ، وذلك للحديث المذكور برواياته ، فإنه منهي عن بيع المبيع قبل قبضه . ولأن في البيع قبل القبض غرر انفساخ العقد الأول ، على تقدير هلاك المبيع في يد البائع ، وإذا هلك المبيع قبل القبض يفسخ العقد ، فيتبين

أنه باع ما لا يملك ، والغرر حرام غير جائز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصة ، وعن بيع الغرر . ولا يفرق الحنفية في ذلك بين الطعام وبين غيره من المنقولات ، وذلك : لقول ابن عباس كما تقدم أنفا : ولا أحسب كل شيء إلا مثله ،

أي مثل الطعام . وعضد قول ابن عباس ما روي عن ابن عمر ، قال : " ابتعت زيتا في السوق ، فلما استوجبته ، لقيني رجل ، فأعطاني فيه ربحا حسنا ، فأردت أن أضرب على يده ( أي أن أقبل إيجابه ، وأتفق على العقد ) فأخذ رجل من خلفي بذراعي ،

فالتفت ، فإذا زيد بن ثابت رضي الله عنه فقال : لا تبعه حيث ابتعته ، حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع ، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ... وأجاز الشيخان من الحنفية - أبو حنيفة وأبو يوسف - بيع العقار قبل قبضه استحسانا ، وذلك استدلالا بعمومات حل البيع من غير تخصيص ، ولا يجوز تخصيص عموم الكتاب

بخبير الواحد . ولأنه لا يتوهم انفساخ العقد في العقار بالهلاك ، بخلاف المنقول . ولأن العقار مقدور التسليم ، ولا يرد عليه

الهلاك إلا نادرا بغلبة الماء والرمل ، والنادر لا يعتد به ... وخالف الإمام محمد ، فلم يجز بيع العقار أيضا قبل قبضه ، وهو قول

أبي يوسف الأول ، وقول الشافعي كما قدمنا ، وذلك لإطلاق الحديث ، وقياسا على المنقول " انتهى .  
والسيارة لا شك أنها من المنقول ، فلا يجوز بيعها قبل قبضها ، في مذهب الحنفية أيضا .

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة (13/153) : " إذا طلب إنسان من آخر أن يشتري سيارة معينة أو موصوفة بوصف يضبطها ،  
ووعده أن يشتريها منه ، فاشتراها من طلبت منه ، وقبضها ، جاز لمن طلبها أن يشتريها منه بعد ذلك نقدا أو أقساطا مؤجلة  
يربح معلوم ، وليس هذا من بيع الإنسان ما ليس عنده ؛ لأن من طلبت منه السلعة إنما باعها على طالبها بعد أن اشتراها  
وقبضها ، وليس له أن يبيعه على صديقه مثلا قبل أن يشتريها أو بعد شرائه إياها وقبل قبضها ؛ لنهي النبي صلى الله عليه  
وسلم عن بيع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم " انتهى.

ثانيا :

إذا قامت الشركة بشراء السيارة ونقلها من المعرض ، فلا حرج في أن تبيعها عليك دون الذهاب إلى المرور واستخراج  
اللوحات لها ؛ لأن هذه الإجراءات توثيق للحق ، وليست شرطا لصحة البيع وانتقال الملك .

ثالثا :

لا يجوز لك في هذه الصورة أن تبيع السيارة على المعرض ، لأنه من التحايل على الربا .

وهذه الحيلة تسمى الحيلة الثلاثية أو المثلثة ، وقد نبه عليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره . قال : " أو يواطئ ثالثا  
على أن يبيع أحدهما عرضا ، ثم يبيعه المبتاع لمعامله المرابي ، ثم يبيعه المرابي لصاحبه ، وهي الحيلة المثلثة " انتهى من  
مجموع الفتاوى (29/28).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " وكذلك انتشرت حيلة سابقة ، يأتي الفقير إلى شخص فيقول : أنا أحتاج ألف ريال ،  
فيذهب التاجر إلى صاحب دكان عنده أكياس أرز أو أي شيء ، فيشتري التاجر الأكياس من صاحب الدكان مثلا بألف ريال ،  
ثم يبيعها على المحتاج بألف ومائتين ، ونحن نعلم أنه لا يجوز أن يباع قبل قبضه ، فكيفية القبض عندهم أن يمسح على  
الأكياس بيده ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ، فهل هذا  
قبض؟! هذا يسمى عدًا لا يسمى قبضا ، لكن كانوا يفعلون هذا . بعد ذلك يأتي الفقير إلى صاحب الدكان الذي عنده هذه  
الأكياس ، ويبيعها عليه بأقل مما اشتراها منه التاجر ، لأن الفقير يريد الدراهم ولا يريد أكياس طعام ، فمثلا يبيعها على  
صاحب الدكان بألف إلا مائة ريال ، فيؤكل المسكين الفقير من الجانبين ، من جانب التاجر الأول ومن صاحب الدكان ،  
فصاحب الدكان أخذ منه مائة ريال ، والتاجر أخذ مائتين زائدا على الألف ، وهذه سماها شيخ الإسلام رحمه الله المسألة  
الثلاثية ، لأنها مكونة من ثلاثة أشخاص ، ومسائل الربا لا تحل بالحيل .

واعلم أنه كلما احتال الإنسان على محرم لم يزد إلا خبثا ، فالمحرم خبيث ، فإذا احتلت عليه صار أخبث ؛ لأنك جمعت بين  
حقيقة المحرم وبين خداع الرب عز وجل ، والله سبحانه لا تخفى عليه خافية ، وإنما الأعمال بالنيات " انتهى من "الشرح  
الممتع" (8/211).

والحيلة فيما ذكرت واضحة ، لا سيما والسيارة باقية في محلها ، وعلى صفتها الأولى ، لم توضع لها لوحات ، ولم تسجل  
باسم أحد .

والحاصل : أنه لابد من شراء الشركة للسيارة شراء حقيقيا ، ونقلها من المعرض قبل بيعها عليك ، وأنه لا يجوز أن تباع  
السيارة على نفس المعرض .  
والله أعلم .